سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق، حلا ديمقراطيا عادلا

تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في آذار ١٩٦٢.

في عصرنا هذا، عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، عصر الثورات الاشتراكية والثورات الوطنية التحررية، عصر انهيار الاستعمار وتصفية نظام الحكم الاستعماري، عصر انتصار الاشتراكية والشيوعية وتفوق قوى السلم والتقدم من الممكن، ويجب، وضع حد نهائي لاستعباد الشعوب وللاضطهاد القومي والعنصري، سواء على النطاق العالمي، ام في كل دولة تضم قوميات واقليات مضطهدة. ينبغي ان تتمتع الشعوب والامم كبيرها وصغيرها بحقها الكامل في تقرير مصيرها بصرف النظر عن مستوى تطورها الاجتماعي والاقتصادي والظروف والملابسات السياسية التي تحيطها. ان الاستعمار والتحكم الاجنبي والاضطهاد القومي لا تأتلف مع روح العصر.

ان العالم يشهد تطورا وتغيرا هائلا. والشعوب المضطهدة تحرر نفسها وتمسك بزمام امورها وتنشئ على انقاض الانظمة الاستعمارية والاستعبادية القديمة كيانها السياسي ودولها الوطنية لتبني حياة حرة. ان نشوء النظام الاشتراكي العالمي وتطوره السريع وتوطد بأسه وجبروته وميل ميزان القوى في العالم لصالحه، وصيرورته العامل الحاسم في الوضع الدولي، ودخول طليعته الاتحاد السوفياتي مرحلة بناء الشيوعية، الى جانب ما يعانيه الاستعمار والرجعية من الضعف والتفسخ والانحلال، تفتح امام الشعوب التي لا تزال مستعبدة ومضطهدة، والشعوب التي تحررت توا، اوسع آفاق الانبعاث الوطني. وبفضل مساندة الاتحاد السوفياتي العظيم وسائر البلدان الاشتراكية، حصل في غضون السنوات القليلة الماضية عشرات البلدان على استقلالها وارغم الاستعمار على التراجع. وقد فرضت الشعوب ـ بمبادرة من الاتحاد السوفياتي ومساندة المعسكر الاشتراكي وفي ظل تبدل ميزان القوى لصالحها ـ على هيئة الامم المتحدة نفسها قرارا يقضي بتصفية نظام المستعمرات واعتبار الاستعمار والاضطهاد القومي والعنصري منافيا لميثاقها وللائحة حقوق الانسان، واعترفت بحق جميع الامم في تقرير

مصيرها والتصرف الحر بمقدراتها وتحديد شكل كيانها السياسي ونظامها الاجتماعي دونما تدخل او ضغط او قسر خارجي .

ان الشيوعيين ، طبقا لتعاليم الماركسية ـ اللينينية ومبادئ الاممية البروليتارية ، يناضلون بحزم ودون ادنى تردد او فتور ، وفي كل مكان من اجل حق شعوبهم والشعوب الاخرى في حرية تقرير مصيرها واختيار شكل الكيان السياسي ونوع النظام الاجتماعي الذى يناسبها ويستجيب لمصالحها .

ان حرية الامم في تقرير مصيرها ، لا يمكن ـ كما يؤكد لينين ـ ان يكون لها في برنامج الماركسيين ، من الوجهة التاريخية الاقتصادية سوى معنى واحد ، وهو حرية تقرير المصير السياسي ، اى الاستقلال كدولة ، اى انشاء دولة قومية . (لينين ـ حق الامم في تقرير مصيرها)

ان الحزب الشيوعي العراقي ، المفعم اخلاصا للماركسية ـ اللينينية وللاممية البروليتارية ، كان وسيظل على الدوام ، المدافع الامين والمناضل الجرئ والمتفاني في خدمة مصالح الطبقة العاملة والجماهير الشعبية العراقية على اختلاف قومياتها والحزب يحدد مواقفه في المسائل القومية ونضال الشعوب على اساس المبدأ اللينيني القويم ، حق الشعب ، كل شعب ، في تقرير مصيره بما فيه حقه في الانفصال (الاستقلال) وتكوين دولته اذا شاء ، واذا شاء فالاتحاد الاختيارى القائم على الديمقراطية والحكم الذاتي . والحزب ينطلق في سياسته العملية في المسائل القومية من المصالح الاساسية لشعبنا العراقي ومن مصالح قضية السلم العالمي والكفاح العالمي العام من اجل الاشتراكية وتصفية الاستعمار . ان المواقف المبدئية والنضالات البطولية التي خاضها الحزب في قضايا الشعوب العربية ومسائل الوحدة والاتحاد والتضامن بين البلدان العربية ، امثلة حية على صواب النهج اللينيني هذا .

ان مواقف حزبنا في المسألة الكردية تقوم ، هي الاخرى ، على هذه الاسس المبدئية .

(١)

ان قضية الشعب الكردى بملايينه العديدة ، والمجزأ وطنه (كردستان) بين دول تركيا وايران والعراق ، هي قضية ديمقراطية عادلة ، لانها قضية امة مزقت اوصالها وحرمت من حقوقها رغما عنها وخلافا لارادتها . امة لها الحق في

ان تقرر هي وحدها ، شأنها شأن سائر الامم ، كيف ينبغي لها ان تعيش وعلى اية صورة سجب ان يكون كيانها السياسي وعلاقتها بالبلدان والشعوب المجاورة لكردستان .

ان الامبراطوريات الاقطاعية الرجعية الايرانية والعثمانية على وجه الخصوص هي التي عرقلت فيما مضى التطور الطبيعي للشعب الكردى وجزأت بلاده (١) ولكن السيطرة العثمانية والايرانية لم تكن بمقدورها ان تمنع ظهور الحركة القومية الكردية التي نشأت منذ بداية القرن العشرين ، مع نشوء الحركات القومية للشعوب الاخرى التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية والايرانية . (٢) بيد ان الحركة القومية الكردية لم تتطور بمستوى تطور الحركات القومية لتلك الشعوب بفعل عوامل تاريخية واقتصادية واستراتيجية معينة . ان الدول الاستعمارية كانت قبل الحرب العالمية الاولى تتقاسم النفوذ في منطقة كردستان من وراء تدخلها في شؤون تركيا وايران ، حتى ان الحرب العالمية الاولى قد نشبت بينما كانت لجنة تحديد الحدود الدولية الاستعمارية تقسم كردستان . كما ان الاستعمار العالمي لم ينفك عن مقاومة حركة الشعب الكردي التحررية وقد دعم ـ كما لا يزال يفعل ـ بشتى الاساليب الرجعية ، والبرجوازية التركية والفارسية والعربية بقصد تشبيت تجزئة كردستان (٣) ، وحرمان الكرد من حقوقهم القومية المشروعة .

ان ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى . كانت ذات تأثير كبير على الحركة القومية الكردية (٤) شأنها شأن الحركات التحررية الاخرى في بلدان الشرق حفزتها على التقدم . فكانت ثورة اكتوبر بروحها التحررية التي غمرت شعوب البلدان المجاورة للاتحاد السوفياتي ، عاملا من ابرز عوامل النهوض الذى تميزت به الحركة القومية الكردية بعد الحرب العالمية الاولى ، عندما بلغ نضال الكرد من اجل اقامة دولة قومية شأوا بعيدا واصبحت مسألة تأسيس مثل هذه الدولة مطروحة على بساط البحث في الميدان الدولي .

ولكن الاستعمار هو الذى داس على حقوق كردستان تركيا في اقامة كيان قومي ، تلك الحقوق التي سبق ان ارغمت الحركة الكردية المستعمرين على الاقرار بها في معاهدة سيفر (١٩٢٠) (٥) ، حيث عادوا الى التخلي عنها في معاهدة لوزان المعروفة (١٩٢٣) . ان الاستعماريين

كانوا دوما سندا للرجعية التركية في سياستها القمعية ازاء الشعب الكردي، سياسة التتريك ونكران حتى وجود الاكراد سياسة المذابح الدموية والاستباحات وعمليات الاعراض والتهجير القسري، ان تركيا عضو حلف الاطلسي (ناتو) — والمعاهدة المركزية (سنتو) تلقى المزيد والمزيد من الدولارات الامريكية لقاء سياستها العدوانية التي من مظاهرها تحويل كردستان تركيا الى قاعدة حربية للاسلحة الصاروخية والنووية موجهة ضد الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي والتي تهدد ليس وجود الشعب الكردي، بل وجود الشعوب المجاورة لكردستان وفي مقدمتها الشعوب العربية. ان كل انسان ذي ضمير لا يسعه الا استنكار ما يقترف بحق الملايين من الشعب الكردي في تركيا من جرائم وانتهاكات هي لطخة عار في وجه الطبقة الحاكمة التركية الرجعية واسيادها المستعمرين الامريكان.

والاستعمار نفسه هو الذي دعم سياسة التنكيل والاضطهاد التي مارسها الحكم الشاهنشاهي في ايران قرابة اربعين عاما ضد الشعب الكردي المناضل لكي يضمن اقصى الارباح لاحتكاراته النفطية المتمثلة في شركة النفط الانكلو — ايرانية سابقا وفي (الكونسيرسيوم) حاليا. ولم يتمتع الشعب الكردي بنسيم الحرية في كردستان ايران الا فترة قصيرة جدا — بعد سقوط حكم رضا شاه — واحتلال الدول المعادية للفاشية ايران ووجود الجيش السوفياتي — لهذا السبب — في شمال ايران. اذ تصاعدت الحركة التحررية الكردية وتأسست جمهورية كردستان الديمقراطية (جمهورية مهاباد) ذات الحكم الذاتي التي سرعان ما سحقتها الجيوش الايرانية بالسلاح الامريكي وتحت قيادة الخبراء الامريكان وباموال شركة النفط الانكليزية ونكل بقادة هذه الجمهورية الكردية ابشع تنكيل. ولا تزال الحكومة الايرانية تمارس تجاه الشعب الكردي وطلائعه الواعية سياسة السجن والاعدام، كمحاولة لتصفية الحركة التحررية الكردية واجهاضها عن طريق الوعود الكاذبة واحتضان احقر عملاء الاستعمار الاقطاعيين الاكراد الذين كانوا طوع بنان الشاه (٦) في حملة سحق جمهورية مهاباد، وفي المؤامرات التي حيكت ضد الجمهورية العراقية.

ان المستعمرين الامريكان والانكليز وحكومتي تركيا وايران المنتميتين الى حلف السنتو هم الد اعداء الشعب الكردي وحركته القومية فالمصالح النفطية

الضخمة، والستراتيجية الحربية الاستعمارية اساس السياسة الاستعمارية ازاء كردستان المحاذية للاتحاد السوفياتي وقد وضح المستعمرون وعملاؤهم كردستان برمتها ضمن منطقة الابادة الذرية الشاملة "او منطقة الموت الذرى" كما ورد ذلك في وثائق حلف السنتو التي فضحها الاتحاد السوفياتي، والتي تتضمن القاء القنابل الذرية على هذه المنطقة وابادة الحياة فيها وبهذه الصورة تحويلها الى "حاجز دفاعي"!

ان مسؤولية الاستعمار عما يعانيه الشعب الكردى في كردستان العراق، ليست باقل من مسؤوليته عما يعانيه هذا الشعب في تركيا وايران، فالاستعمار منذ احتلال العراق، لم يتخل عن معاداة الحركة القومية الكردية وقمعها باشرس الاساليب، فالجيوش الاستعمارية الانكليزية هي التي خنقت حركة (شيخ محمود الحفيد) القومية، كما ان اسلطات الاحتلال والانتداب كانت تعتبر الاكراد خطرا عليها وعلى مصالحها النفطية والستراتيجية، لذلك قررت "كبح جماحهم" (٧)، والحكومات العراقية المتعاقبة التي ما كانت تتقدم على اجراء دون ايحاز من الاستعمار وخلافا لمعاهداته، كانت تمارس ابشع اشكال الاضطهاد القومي وحملات القمع العسكرية ضد الحركات القومية في بارزان والسليمانية وغيرها من — اجزاء كردستان، وكان الخبراء الاستعماريون الانكليز المعروفون يشرفون مباشرة على سياسة الاضطهاد القومي، وكانت بريطانيا تستخدم في حملات القمع طائرات سلاح الجو البريطاني في مؤازرة الحكومات العراقية، ان ابناء الشعب الكردى يعرفون جيدا الادوار التي لعبها ادمونس والكرنك لاين وجايمان ورنتن وغيرهم، كما يعرفون دور صنائع هؤلاء من الخونة والاقطاعيين الاكراد الذين باعوا انفسهم للاستعمار واصبحوا اداة بيده لاضطهاد الشعب العراقي بعربه واكراده (٨).

ومما له دلالته الكبيرة، ان اكراد الاتحاد السوفياتي الذين يقطنون في جمهوريات ما وراء القفقاس رغم كونهم اقلية صغيرة جدا ولا يملكون اقليما بترابطا. وفر لهم النظام الاشتراكي كل ما يصبون اليه من حرية وسعادة وتقدم، وان ابناء الاقلية الكردية في الاتحاد السوفياتي يساهمون الان بيدا بيد مع ابناء عائلة الشعوب الاشتراكية السوفياتية المتآخية في بناء الشيوعية. ان الاشتراكية ذهبت الى الابد على الاضطهاد القومي وحلت المسألة القومية

حلا جذريا كاملا .

(٢)

ان الحركة التحررية للشعوب المستيقظة تجرى في الكثير من البلدان تحت راية القومية . والماركسيون اللينينيون يميزون بين قومية الامم المظلومة وقومية الامم الظالمة فقومية الامة المظلومة ذات مضمون ديمقراطي عام ينافي الظلم ، فيؤيده الشيوعيون باعتبار ان التاريخ يبرره لمرحلة معينة وهذا المضمون يتجلى في نزوع الشعوب المظلومة الى التحرر من الظلم الاستعماري ، الاستقلال الوطني والانبعاث القومي . وفي الوقت نفسه تتضمن قومية الامة المظلومة وجها آخر ايضا يفصح عن ايديولوجية ومصالح الفئة العليا المستثمرة الرجعية . (برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي) .

ان الحركة التحررية القومية للامة الكردية في كل اجزاء كردستان ، حركة ذات مضمون ديمقراطي عام لانها منبعثة من طموح الامة الكردية الى التحرر والانعتاق والوحدة القومية ، لانها موجهة ضد الاضطهاد القومي وضد الاستعمار وعملائه ، كذلك فهي حليف لا غنى عنه لنضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وكافة القوى الديمقراطية في بلدان الشرق الاوسط في الكفاح ضد الاستعمار ومن اجل الديمقراطية وفضلا عن ذلك ، فأن موقع كردستان الهام من وجهة نظر الاستراتيجية الحربية والنفطية للاستعمار ، وما استتبع ذلك من انشاء القواعد الحربية النووية فيها تجعل للحركة التحررية في كردستان اهمية خاصة في مسألة احباط مخطط العدوان الموجهة ضد السلم العالمي ، وضد المعسكر الاشتراكي وطليعته الاتحاد السوفياتي وشعوب الشرق الاوسط جميعا .

ان الحركة التحررية الكردية ، تجرى في اجزاء من البلدان بعضها تابع للاستعمار كتركيا وايران ، والبعض الاخر مستقل ولكنه لا يزال في بدء الطريق ويواجه اخطارا استعمارية جدية ويعاني من مخلفات النفوذ الاستعماري كما هو الحال في العراق وبالنسبة للاقلية الكردية في سوريا . وهذا الواقع يجعل من الحركة التحررية الكردية جزأ لا يتجزأ من الحركة التحررية العامة لشعوب هذه البلدان ضد الاستعمار الذى هو العائق الاساسي ، في الوقت

نفسه ، امام تحرر الشعب الكردى وبناء عليه لا تستطيع الحركة القومية الكردية بحال من الاحوال الاستغناء عن التحالف مع الحركة الوطنية الديمقراطية العامة في هذه البلدان ، او بعبارة ادق الاستغناء عن مساندة ونضال القوى الديمقراطية في القوميات السائدة . ومن هنا تنشأ ضرورة الدفاع المتبادل عن المصالح الاساسية لكل من الحركتين المتحدتين في الكفاح المشترك وكذلك ضرورة الاعتراف المتبادل بالحقوق والاهداف الوطنية ، وعلى رأسها الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير الذى يقيم الاتحاد الكفاحي على اساس من الاحترام والحرية والاختيار ، وليس على اساس القسر والارغام ونكران الحقوق القومية ومن اجل ضمان هذا التحالف وتوطيده لا ينبغي ان تقوم البروليتاريا وحزبها بالتأكيد على مشروعية حقوق القومية المضطهدة والنضال من اجل تحقيقها ، بل على الحركة القومية ايضا واجب الاعتراف بمصالح البروليتاريا وحقوقها السياسية .

ان حزب الطبقة العاملة في الدول المتعددة القوميات (٩) كما في اى بلد آخر يقوم كيانه السياسي على اساس المصالح الطبقية للبروليتاريا ، ويبني تنظيمه على اساس طبقي وليس على اساس قومي . لان العمال طبقة واحدة في أي بلد لهم اهداف ومصالح واحدة ، بصرف النظر عن انتساباتهم القومية والعنصرية والطائفية .

ان "البروليتاريا اذ تعترف بالمساواة في الحقوق وتقر لجميع الامم حقا متساويا في انشاء دولها القومية ، تضع مصلحة الاخاء والتحالف بين العمال في جميع الامم فوق كل اعتبار آخر وتنظر الى كل مطلب قومي ، وكل انفصال قومي ، على ضوء كفاح العمال الطبقي " . (لينين حول حق الامم في تقرير مصيرها) .

و"على البروليتاريا ان تتحرر من كل نزعات التعصب القومي " (نفس المصدر) ان حزب الطبقة العاملة يضمن مساندة بروليتاريا الامة السائدة لكفاح الامة المظلومة من اجل حق تقرير المصير ضد شوفينية القومية السائدة ، ويضمن في الوقت ذاته ، الكفاح الذى تخوضه بروليتاريا القومية المظلومة ضد نعرة الانعزال القومي لدى برجوازيتها . وكلتا الظاهرتين الاضطهاد القومي (كعامل اساسي) والانعزال القومي تضعفان الكفاح المشترك ضد العدو المشترك .

ان الحركة التحررية الكردية تتصاعد ويشتد ساعدها يوما بعد آخر بفعل ظروف التطور والاضطهاد القومي وطموح الشعب الكردى للحرية وتنامي وعيه، وبفعل تحاظم قوى السلم والديمقراطية والاشتراكية وتنامي الحركة العمالية والوطنية في الشرق الاوسط والعالم اجمع.

ولكن الحركة التحررية في كردستان العراق، كأية حركة تحررية اخرى وبضمنها الحركة التحررية العربية، ليست خالية من التناقضات الطبقية الداخلية التي تنعكس في الخلافات السياسية والايديولوجية بين القوى الديمقراطية والوطنية في كردستان العراق. وفي الحركة التحررية الكردية في العراق اتجاهان رئيسيان. اتجاه البروليتاريا وحزبها الشيوعي العراقي، واتجاه البرجوازية القومية الكردية. ان البروليتاريا العراقية تنطلق ليس من المصالح القومية الضيقة في كردستان بل من المصالح الطبقية الواسعة للحركة العمالية العالمية، مصالح النضال من اجل صيانة السلام وتصفية الاستعمار وانتصار الاشتراكية، ولذلك فهي تضع المصالح المشتركة للبروليتاريا الاممية فوق كل اعتبار، مع كامل اعترافها بحق تقرير المصير ولذلك فان نهج البروليتاريا في المسألة القومية هو النهج الامثل لتحرير الشعب الكردى بالذات من جميع اشكال الاضطهاد القومي. في حين تضع البرجوازية القومية الكردية، مصالحها القومية الضيقة، فوق المصالح المشتركة ولا تهمها سوى قوميتها وبذلك تعرض قضيتها القومية بالذات للعزلة والخطر.

ان الحزب الشيوعي العراقي، ومنظمته في كردستان، اتبعت دوما السياسة التي تتجاوب مع مصالح الجماهير الواسعة للعمال والفلاحين، فدفعت الى المقدمة شعار الاخوة العربية الكردية والكفاح المشترك ضد الاستعمار، ولم تكتفي بالنضال ضد الاضطهاد القومي وحده، بل ناضلت ضد الاقطاعيين والرأسماليين الاكراد ايضا دفاعا عن مصالح العمال والفلاحين. وكافحت في الميدان الايديولوجي ضد ضيق الافق القومي والميول الانعزالية الخاطئة، وضد شوفينية البرجوازية القومية الكردية تجاه التركمان. ان شعار الطبقة العاملة هو "الاممية البروليتارية" وفي هذا الشعار يتمركز ويتجسد كل سياسة البروليتاريا التي تتصف وطنيتها بخلوها من التعصب القومي

والشوفينية، لانها وطنية بروليتارية تنبع من مصالح العمال والفلاحين، الاكثرية الساحقة من شعب الوطن.

اما البرجوازية القومية الكردية وممثليها السياسيين، فقد وضعوا تعصبهم القومي فوق اعتبارات القضية المشتركة وقادتهم هذه النظرية الضيقة في كثير من الاحايين الى اضعاف الكفاح المشترك والدعوة الى تصفية تنظيم الطبقة العاملة العراقية في كردستان والى محاولة تحريف افكار الماركسية اللينينية من افكار اممية الى افكار قومية ضيقة، والى نظرة الريبة والجفاء تجاه القوميات الاخرى.

ويمكن تحديد طابع سياسة البروليتاريا بشعار "الاممية البروليتارية" التي اذ تعترف بحق الامم في تقرير مصيرها وتناضل بكل السبل ضد الاضطهاد القومي تنطلق من مصالح العمال والفلاحين الطبقية فلا تهادن المستغلين والاقطاعيين من ابناء قوميتها بل تناضل ضدهم ايضا. كما يمكن تحديد شعار القومية البرجوازية بشعار "التعصب القومي".

"ان التعصب القومي البرجوازي والاممية البروليتارية شعاران متناقضان تماما لا يمكن التوفيق بينهما ابدا، شعاران يمثلان المعسكرين الكبيرين الطبقيين في العالم الرأسمالي باسره، ويعبران عن سياستين (بل عن مفهومين عن العالم) في المسألة الوطنية" (لينين ملاحظات انتقادية في المسألة الوطنية).

كل هذا يفسر لماذا تتجه القومية البرجوازية الكردية، رغم مضمونها الديمقراطي العام، الى تبني بعض الاساليب المنحلة الخاطئة في ظروف تستدعي تعزيز الكفاح المشترك والجبهة الوطنية والاساليب الجماهيرية لاجل صيانة المكاسب المشتركة من اخطار النشاط الاستعماري، وانتزاع الحريات الديمقراطية واقامة الحكم الوطني على اسس ديمقراطية تضمن للقومية الكردية حقها في تقرير المصير.

ومن البديهي، اننا عندما نتحدث عن التعصب القومي لدى القومية البرجوازية الكردية وتشجبها، فاننا نشجب بحزم اكبر التعصب القومي لدى القومية البرجوازية العربية. فاذا كان التعصب القومي لدى برجوازية الامة الكردية المظلومة خطرا على الكفاح المشترك، فان التعصب القومي لدى البرجوازية العربية السائدة يؤلف خطرا اكبر جدا لما في حوزة البرجوازية

العربية التي بيدها السلطة من وسائل القمع والبطش. ان ضيق الافق القومي والعزلة القومية لدى البرجوازية القومية الكردية، رد فعل للاضطهاد القومي الذى تمارسه البرجوازية الحاكمة لدى الامة السائدة فان شوفينية القومية السائدة هي اخطر بما لا يقاس من شوفينية القومية المضطهدة.

ان الحركة التحررية الكردية، في نمو وتصاعد كما اسلفنا، ولا يمكن تحليل الحوادث التي ترافقها تحليلا ذاتيا وحيد الطرف، وانما يجب دراستها على ضوء العوامل الموضوعية والتاريخية التي اشرنا اليها في مجرى البحث. وعلى هذا الاساس ايضا، حدد حزبنا مواقفه من المسألة القومية الكردية في مختلف مراحل تطورها في السنوات الاخيرة، وكذلك من الازمة القائمة الان في كردستان العراق التي هي احدى مظاهر بروز وتعقد المسألة الكردية عموما وفي العراق خصوصا.

(٣)

لقد لعب حزبنا الشيوعي العراقي منذ تأسيسه دورا بارزا في تطوير الوعي السياسي والتنظيم السياسي في كردستان العراق. وناضل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وكافة اعداء الاستعمار من الوطنيين الاكراد من اجل توسيع وتعزيز الحركة الوطنية الديمقراطية في هذا الجزء من العراق، ضمن اطار السياسة العامة للحزب في الحركة الوطنية في العراق كله، وبفضل هذه السياسة المبدئية الحكيمة والتضحيات المتواصلة، اصبح حزبنا التجسيد الحي للنضال المشترك والتآخي الاممي بين ابناء مختلف قوميات واقليات العراق، ضد الاستعمار وكل اشكال الاضطهاد القومي والسياسي والطبقي التي عاشتها الجماهير الشعبية العراقية.

ولسنا بصدد ذكر كل مواقف الحزب في هذا الميدان، وانما نكتفي بذكر بعض الامثلة التي تعكس خط الحزب — الكفاح المشترك ضد الاستعمار والدفاع عن حقوق الشعب الكردى.

ففي حوادث بارزان ١٩٤٥ كان حزبنا، الحزب الوحيد، الذى طالب

بتلبية مطاليب الشعب الكردى ووقف الاضطهاد والتقتيل وسحب القوى العسكرية التي ارسلتها حكومة العهد الملكي المباد لسحق حركة الوطنيين البارزانيين.

ودعا حزبنا الى تعزيز الصداقة العربية الكردية، وناضل منذ ١٩٤٤ لتثقيف العرب والاكراد باهمية هذه الصداقة فاذا كانت "ئازادى" جريدة الحزب في كردستان تثقف الجماهير الكردية بهذا الشعار فان "القاعدة" جريدة الحزب المركزية كانت تثقف الجماهير العربية بذلك. وقد حدد الرفيق فهد مهام جريدة ئازادى "بالنضال" من اجل حرية الاكراد وسيادتهم الوطنية في العراق. ومن اجل حرياتهم الديمقراطية من اجل خبزهم وكسائهم من اجل الصداقة والاخوة الاختيارية بين الاكراد والعرب، وفي سبيل عراق حر ديمقراطي وشعب متحرر من الفقر والجهل والامراض "لتكن الصداقة العربية الكردية رمز وحدتنا الوطنية وفي مقدمة شعاراتنا من اجل وطن حر وشعب سعيد".

(القاعدة — شباط ١٩٤٥).

وقد دعت "ئازادى" في افتتاحية عددها الاول، عندما لم يكن في كردستان العراق كلها اى تنظيم حزبي سياسي ديمقراطي، بل كان الشباب الاكراد مضللين باكثريتهم باحزاب قومية رجعية، ذات ارتباطات مشبوهة مع الاستعمار "كحزب هيوا" تقول دعت ئازادى الشعب الكردى الى التنظيم وتوفير مستلزمات الممارسة الصحيحة لحقوق تقرير المصير.

"اننا لا ندعو شعبنا الكردى لحركة انفصالية عن الشعب العربي، ولا نؤيد مثل هذه الحركات لانها مضرة بمصلحة العرب والاكراد خصوصا في هذه المرحلة التي يجتازها العالم والعراق اليوم. ولكننا نذكر شعبنا ونطلب اليه، نطلب الى الواعين من ابناء قومنا، الى كردى مخلص يحب شعبه ووطنه ان لا يترك شعبه غير منظم وغير مستعد، ان يناضل من اجل احزاب وجمعيات ديمقراطية لتنظيم الشعب الكردى وتهيئته وتمكينه من استحصال حقه في تقرير مصيره، ولكي يكون اتحاده مع العرب في العراق اتحادا اختياريا مبنيا على المساواة في جميع الحقوق". (نفس المصدر).

لقد اوضح حزبنا منذ البدء السبب المبدئي الذى يدعوه الى التركيز على الكفاح المشترك فكتبت "القاعدة" في تشرين الثاني ١٩٤٥ تقول :—

"ان حق تقرير المصير لكل امة وقومية من المبادى والاهداف الاساسية للاحزاب الشيوعية في العالم اجمع بما فيها الحزب الشيوعي العراقي . والان لنأتي الى وضع المشكلة القومية في بلادنا ، في العراق اليوم قوميتان رئيسيتان هما العرب والاكراد ، يتحكم بهاتين القوميتين على السواء الاستعمار البريطاني بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ويساعد الاستعمار في تحكمه وتثبيت نفوذه ، وزيادة استغلاله لجماهير الشعب الكادحة من الاكراد والعرب على السواء الاقطاعيون والملاكون الكبار وباقي عملاء الاستعمار العرب والاكراد . واذا كان لجماهير العرب والاكراد عدوا واحدا هو الاستعمار وعملائه من عرب واكراد كذلك ، فما هو واجب الوطنيين العراقيين الاكراد والعرب اذن ، لاشك انه واجب النضال بكل صلابة وقوة ضد هذا العدو ، والعمل على ازاحته من طريق تقدم الشعب العراقي بأسره .

"ان حزبنا الشيوعي العراقي ، حزب العمال والفلاحين . حزب جماهير شعبنا العراقي بأسره يناضل في سبيل مصالح جماهير الشعب كافة . من اجل حرية الجميع . وبهذا يضمن للشعب الكردى ولجماهيره الكادحة التنظيمات الديمقراطية الضرورية التي تمكنها من تبيان رأيها في البقاء الاختياري او الانفصال متى تم للعراق تحرره من ربقة الاستعمار او عند ظروف تلائم الشعب الكردى وفي مصلحة جماهيره الكادحة" . وقد فضح حزبنا دوما عملاء الاستعمار من الاكراد ، كما فضح عملاء الاستعمار من العرب ففي مقال كتبه الرفيق فهد بعنوان " الشعب الكردى بين خيانة ومسالمة " في القاعدة (نيسان ١٩٤٥) ، قال " ان المتزعمين اليوم باسم الشعب الكردى ، كزملائهم المتزعمين باسم الشعب العربي لا يعتمدون على الشعب في بلوغهم الزعامة والاحتفاظ بها ، لانهم لا يفهمون الشعب ولا يستطيعون تقدير قوة الحقيقة . وعلى الاكثر انهم لا يريدون زعامة تأتيهم عن طريق الشعب لانها حسب ظنهم تهدد مصالحهم الطبقية وتقطع عليهم حبل التفاهم الذى يربط مصلحتهم بمصالح الاستعمار . ان هذه الزعامات لا تمثل الحركة الكردية ، لا تمثل مصلحة الشعب الكردى ، ووجودها كان السبب في تأخر الحركة الكردية وفي عرقلة عنصر الوعي في هذه الحركة . .

ودعا حزبنا ، على لسان الرفيق فهد . الشعب الكردى الى عزل الخونة والنضال من اجل مصلحته فقال " ايها المواطنون الواعون ، من كافة طبقات الشعب الكردى ، ان تنبية شعبكم امانة في عنقكم فأدوا واجبكم تجاه شعبكم الذى انجبكم ، قودوه الى السبل المؤدية الى خلاصه من الوضع السيء الذى هو فيه الغوا المنظمة الشعبية الكردية بشكل يتفق وظروف الشعب الكردى ، منظمة تخدم مصالحه ، اعملوا وستجدون من حزبنا كل تأييد ومساعدة" .

ولقد ثبت حزبنا على مواقفه الاممية هذه ، ففي الكونفرنس الحزبي الثاني (ايلول ١٩٥٦) دافع حزبنا مرة اخرى عن قضية الشعب الكردى ووجه الى الطريق الصائب في النضال لحلها ، طريق "الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكردى الى التحرر والوحدة القومية" طريق الكفاح المشترك ضد الاستعمار الذى " هو العائق امام بلوغ العرب والاكراد لامانيهم القومية" . (١٠)

ولقد حارب حزبنا ، في صفوفه ، كل الميول الشوفينية العربية تجاه القومية الكردية كما حارب كل الافكار القومية البرجوازية الضيقة التصفوية الكردية .

ومنذ ان بدأت الازمة الدائمة في كردستان ، كان حزبنا الحزب السياسي الوحيد الذى انبرى للدفاع عن حقوق الشعب الكردى ضد الاضطهاد القومي والقمع العسكرى الوحشي .

والمجال لا يتسع الى الاشارة الى كل فصالات الحزب ومواقفه وبياناته العديدة في هذا الميدان لذا نكتفي بالاشارة الى ما جاء في تقرير اللجنة المركزية لحزبنا في اجتماعها الاعتيادى في تشرين الثاني ١٩٦١ وهو تأكيد على سياسة الحزب العامة .

"ان حزبنا هو الحزب الاممي الوحيد في العراق ، والذى يضع طليعته الشعب العراقي من جميع القوميات ، فهو حزب الطبقة العاملة سواء كانت كردية او عربية او تركمانية او غيرها . . ولذلك فهو الحزب الوحيد ايضا الذى يعترف للشعب الكردى في العراق بحق تقرير مصيره بنفسه ، بما فيه حق الانفصال والاتحاد مع اجزاء الامة الكردية خارج العراق ، اذا ما تحررت هذه الاجزاء

ومتى ما كان هذا الانفصال وذلك الاتحاد يخدم مصلحة الطبقة العاملة ومصلحة الشعب الكردي بالذات، ومصالح السلم العالمي والنضال المشترك ضد الاستعمار.

"ان حزبنا، انطلاقا من هذا المفهوم، لا يحمل الان، وفي هذه المرحلة لانفصال كردستان عن العراق بل على العكس فانه يشقف الشعب الكردي بروح الاتحاد مع الشعب العربي والقوميات الاخرى في العراق بروح النضال المشترك بين جميع القوميات المتآخية في العراق ضد الاستعمار والاقطاع والحكم الفردي المعادي للديمقراطية والمستهين بمصالح الشعب".

"ولوضع الوحدة العراقية على اسس صلدة، ولاعطاء النضال المشترك ضد الاستعمار والاقطاع والرجعية وفي سبيل الديمقراطية، محتواه الحقيقي ومضمونه الايجابي بالنسبة للشعب الكردي فقد اقر المجلس الثاني لحزبنا المنعقد في ١٩٥٦ الحكم الذاتي الاقليمي لكردستان العراق ضمن الوحدة العراقية الديمقراطية وفي الميثاق الوطني الذي قدمه الحزب للحكومة في كانون الثاني ١٩٦٠ مع طلب الاجازة القانونية للحزب، ثبت الحزب اقامة الادارة الذاتية في كردستان مع مطاليب اخرى نصت عليها المادة الثانية من الميثاق باعتبارها من الحقوق الاولية المشروعة للشعب الكردي.

اما البرجوازية العربية فهي تتجاهل المشكلة الكردية في العراق، حكومة واحزابا، وتقف البرجوازية العربية معارضة او مؤيدة للحكومة على صعيد واحد.

ان اقصى السخاء الذي ابداه رئيس الوزراء هو قوله "ان العراق شركة لا تقبل القسمة بين العرب والاكراد". وقد فسرت جريدة البيان لسان الحزب الوطني التقدمي هذه الشركة بمقالها المؤرخ ١٩٦١/١٠/١٨ وحقوق الاكراد فيها بانها لا تتعدى حقوق المواطنة، وهذا لا يزيد عما عرضه عزام باشا امين الجامعة العربية لليهود المهاجرين الى فلسطين عام ١٩٤٨، فكأن الاكراد اجانب ليس لهم من حقوق الا ما يمن به عليهم اهل الوطن الاصليون! وينجم عن هذه الفلسفة، فكل مطالبة بكيان قومي كردي مهما كان بسيطا، وايا كان شكله، فالادارة الذاتية لكردستان مثلا تعتبر فيها البرجوازية جريمة لا تغتفر، فتوصف مثل هذه المطالبة بالعنصرية والانفصالية،

ان النقمة التي عمدت اليها الحكومة في قمع الحركة المسلحة في كردستان فاقت بربريتها ووحشيتها كلما ارتكبته حكومات العهد البائد ضد الشعب الآمن، فقد اتسمت اجراءاتها بطابع الانتقام والتنكيل والابادة الجماعية باوسع مما حدث ابان العهد البائد.

ان متانة مواقف حزبنا وصواب سياسته قد جنبت الشعب الكردي وقضيته القومية العادلة، محنة اكبر من المحنة التي تعرض لها فعليا خلال الاحداث الاخيرة.

وان فرع حزبنا في كردستان قد لعب دورا مجيدا، فرغم تشابك الظروف وتعقدها وتتابع الاحداث سراعا فقد استطاع الرفاق ان يدلوا جماهير الشعب الكردي الى الطريق الصائب، طريق الوقوف بوجه التيار الشوفيني الذي اجتاح قسوة الحكومة وبوجه سياسة التنكيل والاضطهاد القومي التي مارستها الحكومة ضد الشعب الكردي وطريق عدم الانعزال عن الجماهير وتيادتها خطوة فخطوة لتجنيب مصلحتها التي تكمن في هذا الوقت بالكفاح المشترك مع الشعب العربي لتحقيق انهاء الحكم الفردي، وفي خضم هذه الاحداث الدموية لعبت منظماتنا في كردستان دورا بطوليا تميز بالوعي الامني وبنكران الذات والمبادرات السياسية.

ان التهاب المشاعر القومية في كردستان في هذا الظرف تجعل اللجنة المركزية توصي بضرورة احتلام الرفاق في كردستان بالحقوق والمشاكل القومية للشعب الكردي وتوصي بضرورة الاحتلام بدراسة هذه التجربة الفريدة في تاريخ حزبنا وحركتنا الوطنية، لانها كانت امتحانا حقيقيا لصواب سياسة حزبنا الامنية ولكوادرنا ورفاقنا، وعلى ضوء هذه التجربة يجب تقديم الكوادر ورعايتها، فأن القادة الحقيقيون ينبثقون من القاعدة في مثل هذه الاحوال.

ان اللجنة المركزية اذ تدرك بان حل القضية القومية للشعب الكردي حلا جذريا وشاملا لن يتم الا على يد الطبقة العاملة، وتدرك ان مسألة تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية المشروعة، ومن ضمنها التمتع بكيان قومي ذاتي ضمن الوحدة العراقية لن يتم الا بانهاء الحكم الفردي وارساء

قواعد الحكم في العراق على اسس الديمقراطية الوطنية .

ان الشعب العربي في العراق بكافة احزابه السياسية مدعو لان ينهض اليوم بواجبه فيقوم بحمل عبء هذه المهمة التاريخية التي تقع عليه بالدرجة الاساسية ، وما لم يقتنع الشعب الكردى بتجربته الخاصة بجدوى النضال المشترك ، الذى يحمي دفاع الحرب ، عن حقوق الشعب الكردى . ودفاع الشعبين ضد العدو المشترك ، وبغير هذا فلن نستطيع ان نرسي الاخوة العربية الكردية على اساس صلد ، وان تكون الوحدة العراقية ، غير وحدة شكلية قسرية يحاول ان يتخلص منها الشعب الكردى باى ثمن وهذا مناقض لمصلحة الشعبين على حد سواء . . "

الشيوعيين فى الدفاع عن حقوقهم (٤) العادلة كما وجدت الشعوب العربية

في غمار الكفاح المشترك وانتفاضات الشعب والمعارك الطويلة للعمال والفلاحين ونضالات جماهير الطلبة وغيرهم تعززت الاخوة العربية الكردية التي كانت حجر الزاوية في النضال من اجل التحرر قبل ١٤ تموز ، والتي لا تزال كذلك في النضال لصيانة مكاسب الثورة واستقلال الجمهورية . ولم يجد الشعب الكردى في احلك الظروف من هم اكثر جرأة وتضحية من الشيوعيين اجراً واصلب المكافحين من اجل حقوقها ومطالبها الوطنية . وكان حزبنا يربط دوما بين واجباته تجاه قضايا الشعوب العربية وواجباته تجاه قضية الشعب الكردى . وفي مجرى نضال الشعب العراقي اصبحت الحركة التحررية الكردية حليفا قويا لحركة التحرر العربي ، واصبحت الجماهير الشعبية العربية وقواها الديمقراطية سندا قويا للحركة القومية الكردية . ان تاريخ الحركة الوطنية الديمقراطية في بلادنا يبرهن على ان طريق الكفاح المشترك والجبهة الوطنية الموحدة الواسعة هو الطريق الوحيد للانتصار على الاستعمار وانتزاع حقوق الشعب .

ان ثورة ١٤ تموز الوطنية كانت ثمرة الكفاح المشترك الطويل للعرب والاكراد وجميع الاقليات القومية ، وقد ساهم الشعب الكردى مساهمة فعالة في التمهيد لها وصيانتها وتطورها ، وكان احراز النصر مستحيلا بدون ذلك ، والشعب الكردى ساهم مع الشعب العربي في صد المؤامرات الاستعمارية

والرجعية وقمع مؤامرة الشواف الواسعة التي كان المفروض فيها ان تشمل كل كردستان فحسب ، بل وقمع عصيانات وتمردات الاقطاعيين الاكراد من عملاء الاستعمار امثال رشيد لولان .

لقد فتحت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، آفاقا رحبة لتعزيز الاخوة العربية الكردية واقامتها على اسس ديمقراطية صحيحة . وبنى الشعب الكردى آمالا جساما على الثورة . وابتاعت كردستان — شأنها شأن كل بقعة من الجمهورية العراقية — موجة عارمة من النضال الديمقراطي الوطني المشترك ، تجاوز حدود العراق الى اجزاء كردستان الاخرى التي راحت تتطلع الى العراق كجمهورية متحررة ديمقراطية للعرب والاكراد وكافة الاقليات القومية .

ان النهج الديمقراطي ، الذى كان طابعا مميزا لسياسة **الحكومة** في العام الاول من الثورة قد عزز الكفاح المشترك وكان يفتح الآفاق لتبلور **الاتحاد** الحرب والاكراد على اسس اختيارية متينة واحترام متبادل وحصلت القومية الكردية على بعض المكاسب التي انتعشت (وان كانت صغيرة) آمال الاكراد بامكانية ازالة الاضطهاد القومي نهائيا ، بعد ان اختفى في خضم المد الثوري كثير من مظاهرها العامة . ان ذلك النهج الديمقراطي قد خفف كثيرا من حدة المشكلة القومية الكردية ، وفتح الطريق الى حلها بالنضال الجماهيري وفي غمار النضال المشترك لصيانة الجمهورية وتطوير الثورة . وكان النهج الديمقراطي وما يزال كفيلا بحل المسألة الكردية حلا صحيحا ينسجم مع المصلحة المشتركة لجميع القوميات المتآخية . ان انحراف السلطة عن النهج الديمقراطي هو الذى عقد المسألة الكردية والغم الوضع في كردستان وفتح اوسع ثغرة لدسائس الاستعمار ومؤامراته .

ان المادة الثالثة من الدستور المؤقت للجمهورية العراقية كانت خطوة الى الامام ومكسبا معنويا وديمقراطيا ، اذ اعترفت بشخصية القومية الكردية واعتبرتها شريكا مع العرب في الوطن العراقي . ولم يكن هذا المكسب منحة من أحد بل نتيجة لضغط القوى الديمقراطية ، وصدى لعمق شعار الاخوة العربية الكردية الذى نشأ وغدى شعارا جماهيريا محبوبا في غمار الكفاح المشترك . لقد ناضل حزبنا ، والحزب الديمقراطي الكردستاني

والقوى الديمقراطية في العراق كله ، لجعل هذا الاعتراف بالمساواة القومية بين العرب والاكراد حقيقة واقعة باتخاذ الاجراءات التشريعية والعملية لممارسة الشعب الكردي لحقوقه في الادارة الذاتية والثقافية ، التي تسيرها الايديولوجية البرجوازية لم تتراجع عند اكثر من هذا الاعتراف المبهم . والاجراء الوحيد الذي اتخذته حول الاقرار بتأسيس المديرية العامة للدراسة الكردية التي لا تزال في الواقع العملي حبرا على ورق . ولم تشأ السلطة حتى الاعتراف بعيد (نوروز) كعيد قومي للشعب الكردي ، فاسمته (بعيد الشجرة) لتفريغه من طابعه القومي . وهكذا فان النص على شراكة العرب والاكراد في الوطن لم يستهدف بصياغته المبهمة ، سوى التطمين الوقتي للشعب الكردي وبرهنت الاحداث ان الحكومة التي كانت تقودها ايديولوجية "الصهر القومي" والاضطهاد القومي لم تكن جادة في الاعتراف بالمساواة القومية . فقد اتجهت الى تجاهل المسألة القومية الكردية ونكران وجود كردستان وفي الوقت الذي اخذت تعتبر العراق " شراكة لاتقبل القسمة " وجزأ من الامة العربية" وتدعو الاكراد الى التمسك بحرى " الوحدة العراقية الطوعية" رفضت تلخيص هذه الوحدة بانكارها حق تقرير المصير والاتحاد الاختياري بل وابسط الحقوق القومية للشعب الكردي .

والحقيقة ان الجماهير الشعبية في كردستان ضربت مثلا رائعا على التمسك بوجهة الكفاح المشترك من اجل صيانة الاستقلال الوطني وكيان الجمهورية واقامة الحياة الديمقراطية ولكن الشعب الكردي لم يحصل بنتيجة انحراف السلطة والسياسة البرجوازية الشوفينية وضيق الافق على مطالبة القومية الاساسية ولم تتحدد حدود "الشراكة في الوطن" بعض الحقوق المدنية وليس بدون مغزى ان اصبحت القومية الكردية هدفا لاضطهاد الدكتاتورية الفردية والسلطة البرجوازية التي راحت تركز ثقل جهودها لقمع ومقاومة القوى الديمقراطية ومنظماتها السياسية والنقابية وعلى رأسها حزبنا الشيوعي . ان سبب تحرر القومية الكردية لاضطهاد السلطة امر مفهوم وبرجع بالدرجة الاولى الى كونها ركنا من اركان القوى الديمقراطية في العراق . وتتجلى سياسة التمييز والاضطهاد القومي في مجالات عدة وتتخذ اشكالا شتى — كحرمان الشعب الكردي من حقوقه في الادارة والثقافة ، وفصل وابعاد

الموظفين الاكراد من كردستان ، وتبديل اسماء المدارس والمحلات ، وحتى الحنطة الكردية باسماء عربية ، وحبس حرية النشر السياسي وحتى الادبي عن القوى الديمقراطية في كردستان .

وتتجلى سياسة التمييز والاضطهاد القومي ايضا في مجال الاعمار الاقتصادي والخدمات الصحية والثقافية فحصة كردستان من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية من الضآلة بحيث لا تناسب مطلقا مع نسبة سكان كردستان الى سكان العراق مع الموارد التي تدخل من كردستان الى خزينة الدولة العراقية المشتركة ومع الضرائب الى الدولة فليس في كردستان كلها سوى بضعة معامل ، والمشاريع الارواية التي تفيد كردستان مباشرة تكاد ان تكون معدومة . وعدد المستشفيات والمدارس قليلة جدا . وتنصب جهود الحكومة بالاساس على اقامة المخافر الحصرية للشرطة وبناء المساكن لموظفيها الاداريين الذين ينفذون سياسة الاضطهاد القومي وبناء القصور الارستقراطية الفخمة ولم يراع في قانون الاصلاح الزراعي مصالح الجماهير الفلاحية الواسعة في كردستان في تحديد الحد الاعلى للملكية الزراعية ، ولا تزال مشكلة التبوغ مشكلة مستعصية يعاني منها الفلاحون وصغار الملاكين والتجار الامرين وكانت النتيجة المباشرة لسياسة التسعير والدكتاتورية ، سياسة تصفية الديمقراطية والاضطهاد القومي ، وما استتبعها من احتضان عملاء الاستعمار من اغوات لولان وزيبار وغيرهم وتسليحهم وتمويلهم وتحريضهم ضد القوى الديمقراطية والقومية وضد البارزانيين خصوصا ، ان بلغت التناقضات بين الحكومة واحد اجنحة الحركة الوطنية الكردية حد الاصطدام المسلح بنتيجة محاولة حل هذه التناقضات بالقوة المسلحة . ورمي القرى والقصبات الكردية بالقنابل واضطهاد الحزب الديمقراطي ثم سحب اجازته وقتل مئات المواطنين الاكراد من نساء وشيوخ واطفال . وتكوين عصابات الشرطة غير النظامية "الجتة" بقيادة احقر عملاء الاستعمار الاكراد وتسليحها وتمويلها من ميزانية الحكومة لتسلب وتسرق وتفتك بالفلاحين وتعيث في كردستان فسادا ، بحماية الحكومة وتشجيعها ، وذلك بدلا من الطريق السلمية واجابة المطاليب القومية المشروعة للشعب الكردي واقامة الحياة

الديمقراطية في البلاد ، ولا تزال السلطة تصر على سياسة القسر والتهديد العسكري مما يجعل الوضع في كردستان اكثر تأزما وينذر بتوسيع الاصطدامات الدموية وتوسيع الشقة بين الحكومة الوطنية والقوى الوطنية في كردستان الامر الذي لن يستفيد منه سوى الاستعمار وعملائه نحبة في هذا الوقت حيث تتفاقم اخطار النشاط الاستعماري التآمري .

لقد ناضل حزبنا الشيوعي دوما من اجل صيانة وتعزيز الوحدة العراقية وتقف الجماهير الشعبية العربية والكردية بالمية ذلك . اذ ان صيانة هذه الوحدة هي من صميم مصلحة كلتا القوميتين المتآخيتين في الكفاح ضد الاستعمار ومن اجل الديمقراطية ولان اضعافها لن يخدم سوى اهداف الاستعماريين الرجعيين الذين يريدون نسف استقلال الجمهورية العراقية ليسهل عليهم ضرب الشعبين العربي والكردي كلا على حدة . وانطلاقا من هذا التقدير الصائب لاهمية الوحدة العراقية حذر حزبنا ، منذ ايار ١٩٦١ جميع الجهات الوطنية بما فيها الحكومة من خطورة الحالة ونتائجها . ولكن الحكومة التي تتحمل المسؤولية الاساسية لم تصغ الى صوت الحكمة ونداء المصلحة الوطنية الذي اطلقه حزبنا الشيوعي بل اوغلت في القمع العسكري وبذلك اصبحت القضية قضية اضطهاد شعب وابادته مما لا يمكن ان يقف منه موقف المتفرج اي وطني عراقي مدرك عربيا كان او كرديا او تركمانيا او من غيرهم .

ان محاولة اخضاع الحركة القومية الكردية بالقوة محاولة مغامرة تهدد البلاد باوخم العواقب فضلا عن كونها منافية لمصلحة الشعب العراقي كله . ففي عصرنا هذا لا يمكن اخضاع الحركات القومية بالنار والحديد فالواجب الوطني يدعو الجميع الى الدفاع عن الشعب الكردي والنضال لاجابة مطالبه القومية .

ان على الاحزاب الوطنية والقومية العربية في العراق ان تمارس مسؤوليتها الوطنية وان تكف عن سياسة الصمت والتخاذل ازاء ما يجرى في كردستان فأن هذه السياسة لا يمكن تفسيرها بسوى تشجيع السلطة على اساليبها القمعية هذه الاساليب التي لن تلحق الضرر بالشعب الكردي والقوى الديمقراطية في العراق وحدها بل بكامل المصالح الوطنية وبضمنها مصلحة

البرجوازية وحركة التحرر العربي . ان على البرجوازية الوطنية العربية ان لا تبقى اسيرة شوفينية القومية السائدة ، لان الاستمرار على سياسة " غض النظر عن احداث كردستان تحملها امام الشعب العراقي والشعوب العربية مسؤولية تاريخية كبرى عن عواقب ايغال الحكومة في سياسة القمع ضد الشعب الكردي ، وتقع على عاتق جماهير العمال والفلاحين والقوى الديمقراطية كافة في الجزء العربي من العراق واجب اممي ووطني كبير في النضال دفاعا عن حقوق القومية الكردية . ان السلطة الدكتاتورية التي تضطهد الاكراد هي ذات السلطة التي تضطهد العمال والفلاحين والقوى الديمقراطية وتقمع نضال الشعب العراقي باسره وهكذا ترتبط مشكلة القومية الكردية ارتباطا عضويا بقضية الديمقراطية للشعب العراقي وان هذا الارتباط العضوي بين القضيتين داخل حدود دولة واحدة كالعراق هو من التشابك بحيث يصعب حل احدهما بمعزل عن الاخرى . ان المحنة التي يعانيها الشعب الكردي هي جزء من محنة الشعب العراقي . ولاشك ان الجماهير العربية الكادحة في العراق التي عبرت دوما عن صلابتها في التمسك بخط الكفاح المشترك والتي وقفت في مظاهراتها وانتفاضاتها .. " على مخرة الاتحاد العربي الكردي يتحطم الاستعمار " لجديرة بان ترفع اليوم راية الاخوة العربية الكردية اعلى فاعلى ، وان تشدد من نضالها لاقامة هذه الاخوة على اساس من الاختيار والديمقراطية .

ان الشعب الكردي في كردستان العراق الذي برهن دوما على مستوى رفيع من الوعي الثوري ووقف بثبات في جبهة الكفاح المشترك وتحدى لكل الميول والمواقف القومية الانعزالية الضيقة ، والذي اعلن عن تضامنه في النضال الفعلي مع الحركة التحررية العربية وكفاح العرب القومي ، عليه ان يواصل هذا النهج الثوري القويم الذي يستجيب لمصالحه الحيوية ضد الاستعمار العالمي عدوه الالد ومجزأ وطنه .

ان حل المسألة القومية الكردية هو جزء من حل المشكلة الديمقراطية في العراق واعداء الديمقراطية من الاكراد هم ليس اقل خطرا على الشعب الكردي من غيرهم هؤلاء الذين جندوا انفسهم في الشرطة غير النظامية

وفي دوائر الامن والاستخبارات وما ينبغي ان لا يغيب عن بال الشعب الكردى الواعي وقواه الديمقراطية هو حقيقة ان الجمهورية العراقية المستقلة رغم كل ما تقترفه السلطة الدكتاتورية من قمع وتنكيل — هي احدى دول منطقة الشرق الاوسط المعادية للاستعمار العالمي وهي تمارس سياسة وطنية عموما سواء فيما يخص مناصرتها لقوى السلم وتأييدها لمبادى التعايش السلمي ونزع السلاح ودرء اخطار الحرب العالمية وتصفية النظام الاستعماري ام من ناحية علاقات الصداقة والتعاون التي تربطها بالاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي او في بعض الخطوات الاصلاحية التي تتخذها ضد مصالح الاستعمار والاقطاع في الداخل . ان هذه السياسة هي الدافع الاساسي لمؤامرات الاستعماريين على الجمهورية العراقية . وواضح ان هذه السياسة هي ثمرة نضال طويل للشعب العراقي بعربه واكراده لذا ينبغي صيانتها وتعزيزها .

ومما له اهمية مبدئية ومصلحية كبرى بالنسبة للشعب الكردى هو اتخاذ موقف اممي وديمقراطي صحيح من مشكلة الاقلية التركمانية . فالتركمان الذين عاشوا قرونا طوالا جنبا الى جنب مع الشعب الكردى والذى يعاني عمالهم وفلاحوهم من نفس الاضطهاد والاستغلال الذى يعاني منه العمال والفلاحون الاكراد ، هم اقلية قومية محرومة من حقوقها الثقافية وحق التعبير عن مشاعرها القومية . ان الاستعماريين وعصبوها شركة النفط في كركوك ، بالاضافة الى حكام تركيا الرجعيين يحاولون بكل صورة بذر روح العداء والبغضاء القومية بين التركمان على اساس سياسة "فرق تسد" . واتجهت السلطة الدكتاتورية في الاونة الاخيرة ايضا الى انتهاج هذه السياسة الخطرة فينبغي النضال ضد خطط المستعمرين واساليب السلطة واحباطها . والطريق الوحيد هو احترام مشاعر التركمان والاعتراف بحقوقهم وتعزيز الاخوة الكردية التركمانية ، ومحاربة كل الميول الشوفينية الكردية التي تستبعد التركمان عن الكفاح المشترك وتغذى — شاءت ام ابت — الافكار العنصرية التي يحاول

المستعمرون نشرها بين التركمان ومما لا شك ان الشيوعيين وكافة القوميين المخلصين من ابناء كردستان سيبذلون جهودا اكبر لتعزيز التآخي الكفاحي بين الكرد والتركمان .

ويجب التمييز جيدا بين حفنة من عملاء شركات النفط والاستعمار وحكام تركيا الرجعيين وبين الجماهير التركمانية من شغيلة وكسبة . فبامكان الحركة الديمقراطية كسب الجماهير التركمانية ومن واجبها كسب هذه الجماهير وجرها للنضال المشترك ضد الاستعمار واحتكاراته والسنتو والرجعية المحلية واسلوب الحكم الدكتاتورى . وينبغي مراعاة المصالح الاقتصادية المشروعة للكسبة والشغيلة التركمان واحترام المشاعر القومية التركمانية وضمان تطور لغتها وثقافتها القومية وحقوقها العادلة في الادارة المحلية والبلدية . ان الدفاع عن حقوق التركمان العادلة ومكافحة الاستفزازات ضدهم من اية جهة جاءت ، كفيلان بتطمينهم وازالة مخاوفهم من الصهر القومي (العربي والكردى) ومخاوفهم على مصالحهم الاقتصادية المشروعة .

ان حزبنا الشيوعي الامين لواجباته الاممية ، قد ثقف ولا يزال يثقف الجماهير الشعبية العربية بروح الاممية ، التي تؤكد على الاعتراف بحق الشعب الكردى في تقرير مصيره بنفسه بما في ذلك حقه في الانفصال وتكوين دولة مستقلة ولن يتراجع حزبنا عن سياسته الاممية هذه ، بل سيضاعف جهوده الان وفي المستقبل ، من اجل الدفاع عن جميع الحقوق والمطاليب القومية العادلة للشعب الكردى .

وان حزبنا الشيوعي قد ثقف ولا يزال ينقف الجماهير الشعبية الكردية بروح الاتحاد الاخوى بين الشعبين العربي والكردى ، وبروح النضال المشترك وتآخي جميع القوميات في العراق ، ولن يتخلى حزبنا عن سياسته الاممية هذه ايضا .

واذا كان الحزب قد رفع عاليا لواء الاممية في عموم العراق دفاعا عن حقوق الشعب الكردي فان منظمة الحزب واعضائه في كردستان قد رفعوا عاليا ايضا هذه الراية المجيدة ، واستبسلوا في الكفاح من اجل تعزيز الكفاح ضد الاستعمار العدو المشترك .

(٥)

ان حزبنا الشيوعي مسترشدا بمبادئه الاممية وبشعور المسؤولية الوطنية هي الحفاظ على استقلال الجمهورية ووحدتها ضد الاخطار الاستعمارية والرجعية، وحرصا منه على التضية السامية تضية السلم والصداقة بين الشعوب، وعلى مستقبل الديمقراطية في العراق يضع امام جميع القوى الوطنية، امام الشعب والحكومة ضرورة العمل على حل المسألة القومية الكردية حلا ديمقراطيا عادلا.

وفي الظروف الراهنة لا يمكن ان يكون هذا سوى تحويل الاتحاد الحربي الكردي الى اتحاد ديمقراطي وذلك باقامة حكم ذاتي في كردستان العراق (١٢) ضمن وحدة الجمهورية العراقية. وهذا الحق ينبغي ان ينص عليه الدستور الدائم للجمهورية العراقية، مع الشروع باتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة لممارسة هذا الحق.

ان الحكم الذاتي هو ليس من مصلحة الشعب الكردي وحده بل من مصلحة الشعب العراقي باجمعه وهو ليس حلا تجريديا ومطلبا بعيدا بل مطلب عملي ممكن التحقيق في الثورة الديمقراطية الوطنية القائمة في العراق. والحكم الذاتي في كردستان ليس اجراءا اشتراكيا بل اجراء ديمقراطي كالاصلاح الزراعي والتصنيع والنظام الديمقراطي. فالديمقراطية لا تعني شيئا وتتحول الى لغو فارغ بالنسبة للشعب الكردي اذا لم تتوفر له الامكانية الفعلية للتمتع بحقوقه القومية وادارة شؤونه بنفسه وهذا لا يتم الا عن طريق الحكم الذاتي.

ان الحكم الذاتي في كردستان العراق يحرز المصالح الاساسية للشعب العراقي والشعوب العربية ومختلف طبقات الشعب، بما فيها البرجوازية وسلطتها للاسباب التالية :—

١ — ان صيانة الجمهورية العراقية واستقلالها الوطني وتطورها الديمقراطي يستحيل بدون مساهمة الشعب وبدون وحدة الكفاح المشترك بين العرب والاكراد، ولا يمكن اقامة وتحزيز هذه الوحدة الكفاحية الا على اساس الديمقراطية والاختيار المتمثل في الحكم الذاتي. والا فتتحول الوحدة الى اتحاد قسري يقاومه الشعب الكردي ويؤدي هذا الى انهيار الوحدة الوطنية وعدم القدرة على مواجهة الاستعمار ومؤامراته.

٢ — ان الشعوب العربية التي تملك تاريخا مشترك ولغة مشتركة وغيرها من خصائص الامة لا ترضى للاتحاد فيما بينها الا على اساس الديمقراطية واخذ الظروف التاريخية الخاصة لكل بلد بنظر الاعتبار ومن باب اولى ان تعترف البرجوازية العربية للشعب الكردي وهو قومية متميزة كليا بنفس الحق الذي تطالب به فيما يتعلق بالوحدة بين شتى البلدان العربية، ان تجربة انفصام الوحدة بين مصر وسوريا ينبغي ان يكون درسا للبرجوازية العربية، ومنها البرجوازية العراقية وان تدرك انه اذا كانت الوحدة القسرية بين شعبين عربيين غير ممكنة فكيف بين شعبين متميزين واذا كان لشعب من الشعوب العربية حق الاتحاد الاختياري فان الشعب الكردي في العراق — على الاقل — مثل هذا الحق. ان تجاهل حق الحكم الذاتي لكردستان العراق يهدد بنفس النتائج التي انتهت اليها الوحدة المصرية السورية.

٣ — ان حرمان الشعب الكردي من التمتع بالحكم في ظل نظام ديمقراطي، واستخدام القوة لقمع نضاله يجعل من كردستان، خاصة في هذه الظروف، مسرحا دائما للاضطرابات والاصطدامات المسلحة التي تفتح الثغرات للتآمر الاستعماري على استقلال العراق ووحدته ويؤدي على الاقل الى فقدان الاستقرار في البلاد وارباك الاوضاع الاقتصادية والتبادل التجاري وحالة السوق وبالتالي اعاقة التطور الاقتصادي والاجتماعي بما فيها التطور الرأسمالي الحر ويزيد في حدة الازمة المالية والضائقة المعاشية المستفحلة والعكس بالعكس، فان تمتع كردستان بالحكم الذاتي يفتح آفاقا واسعة للتطور الاقتصادي ولرفع القدرة الشرائية — وانجاز مزيد من مشاريع الاعمال الاقتصادي التي تعود خيراتها ليس على الشعب الكردي وحده بل الاقتصاد الوطني العراقي برمته.

"ان مبدأ المركزية، الضرورى لتطور الرأسمالية، لا يسيء اليه الحكم الذاتي (الاقليمي)، بل يطبقه على نحو ديمقراطي لا بيروقراطي. وبدون هذا الحكم الذاتي، الذي يسهل تمركز الرساميل ونمو القوى المنتجة وحشد صفوف البرجوازية والبروليتاريا على نطاق الدولة، يستحيل تطور الرأسمالية بحرية ووتيرة سريعة وعلى مدى واسع، او يصبح على الاقل صعبا للغاية، لان التدخل البيروقراطي هو من اكبر الحوائق في طريق التطور الاقتصادي

السياسي" . (لينين ملاحظات انتقادية في المسألة الوطنية) .

٤ــ ان الحكم الذاتي في كردستان العراق من شأنه ليس توطيد لحمة واتحاد المجتمع العراقي وتحويل الجمهورية العراقية الى دولة تتمتع بثقة ومساندة كافة القوميات المتآخية ومن شأنه ان تصبح كردستان العراقية مركز جذب وتأييد حار من قبل الجماهير الكردية في ايران وتركيا دولتي حلف السنتو المعاديتين للعراق وبذلك تتزعزع قاعدة السنتو وتتحول الحركة القومية الكردية بأسرها الى حليفة قوية للجمهورية العراقية في وجه اية محاولة عدوانية يقدم عليها الاستعمار والسنتو .

٥ــ ان الحكم الذاتي لكردستان العراق ، من شأنه تعزيز سياسة العراق الحربية ، وقيام الجمهورية العراقية بخطوات اوسع لتعزيز وتوطيد التضامن والاتحاد بين الدول العربية المتحررة ضد الاستعمار والصهيونية دون ان يثير ذلك مخاوف القومية الكردية .

٦ــ ان الحكم الذاتي لكردستان العراق ، يقوى موقف العراق في نزاعه مع شركات النفط التي تجد في الثغرة القائمة بين الحكومة والحركة القومية الكردية ــ بنتيجة سياسة الحكومة اللا ديمقراطية ظرفا ملائما للضغط والتدخل في شؤون العراق لتوسيع الثغرة واثارة الحداء بين القوميات ومن ثم تحقيق مآربها الاستعمارية .

٧ــ ان الحكم الذاتي ، لا يتعارض مع مركزية الحكم ولا يضعفها بل العكس هو الصحيح تماما ، فان الحكم الذاتي لكردستان ضمن اطار الوحدة العراقية يعزز نفوذ الحكومة المركزية ويقيمها على اسس متينة . ان ما يضعف الحكم المركزي هو انعدام الحقوق الديمقراطية (بما فيها حقوق الشعب الكردي) هو اساليب البطش والارهاب وبيروقراطية الادارة .

"ما دامت شتى القوميات تؤلف دولة واحدة ، فان الماركسيين لن يحاولوا ابدا القيام بالدعاية للفيدرالية او اللامركزية .. ولكنه لا يجوز لنا ان ننسى اننا عند الدفاع عن المركزية ، انما ندافع عن المركزية الديمقراطية فقط . ان المركزية الديمقراطية لا تنفي وجود الحكم الذاتي والادارة الذاتية للمناطق ذات الاوضاع الاقتصادية والمعاشية الخاصة والتركيب القومي الخاص

الخ . بل انها على العكس تتطلب مثل هذا الحكم الذاتي او الادارة الذاتية .

"لا يمكن تصور دولة عصرية ديمقراطية حقا دون مثل هذا الحكم الذاتي او الادارة الذاتية ، يمنح للاقليم التي تمتاز بخصائص اقتصادية او معاشية متمايزة او بتركيب قومي خاص .. الخ (لينين ــ نفس المصدر)

٨ــ ان الحكم الذاتي لكردستان العراق ، سيحرز المكانة الدولية للجمهورية العراقية كدولة ديمقراطية في نظر الشعوب والقوى التقدمية التي لا يمكن ان تستسيغ ، بل تستنكر كل اشكال الاضطهاد القومي . وفي الوقت نفسه سيحرز الحكم الذاتي مكانة العراق في هيئة الامم المتحدة كبلد لا يخرق ، بل يحترم ميثاقها وقراراتها حول حق الشعوب في تقرير المصير ولائحة حقوق الانسان .

ان الحكم الذاتي لكردستان العراق ضمن الوحدة العراقية يعني :ــ

اعتبار كردستان اقليما اداريا واحدا يتولى شؤونها هيئة تشريعية منتخبة تنبثق عنها سلطة تنفيذية خاضعة لرقابة الشعب . على ان تمثل في هاتين الهيئتين الاقليات القومية تمثيلا عادلا يضمن لها المساواة القومية والتمتع بحقوقها القومية والثقافية المشروعة كاملا .

ان الحكم الذاتي لكردستان العراق لا يمكن ان يتحقق بمعزل عن نظام الدولة العراقية . فلا يمكن لكردستان ان تتمتع بالحكم الذاتي الا ضمن نظام دولة ديمقراطية الا بتحويل الجمهورية العراقية ذاتها الى جمهورية ديمقراطية برلمانية . ولا يكفي ان يكون لجمهوريتنا برلمان منتخب من الشعب وحكومة مسؤولة امام البرلمان وسائر الاجهزة الديمقراطية المركزية لتتحول الى جمهورية ديمقراطية بل من الضروري اقامة قواعد ديمقراطية للدولة . وان تكون السلطة المحلية منتخبة من السكان المحليين . ان النظام الاداري المحلي والبلدي القائم في العراق انما هو نظام موروث عهود الاقطاع والاستعمار ، نظام بيروقراطي ، لا ديمقراطي اذ انه غير خاضع لرقابة الشعب ولا يديره ممثلو الشعب بل يديره موظفون بيروقراطيون يحيون من جانب الحكومة المركزية ويخضعون لرقابتها ومحاسبتها هي وحدها ، ويتمتعون بسلطات غير محدودة على السكان المحليين ، وليس للسكان المحليين اى رأى

في ادارة شؤونهم المحلية، وما المجالس الادارية والبلدية الا الحوبة بيد كبار الموظفين المدنيين والعسكريين .

ويجب ان يقترن تحويل السلطات المحلية البيروقراطية الى سلطات محلية ديمقراطية منتخبة من الشعب وخاضعة لرقابة الشعب بتحويل الحكومة المركزية الدكتاتورية الفردية الى حكومة مركزية ديمقراطية برلمانية ولا معنى للمركزية الديمقراطية دون الحكم الذاتي للشعب الكردى والادارة الذاتية للسكان المحليين في كل وحدة ادارية .

ويتضح هنا ايضا ان النضال من اجل الحكم الذاتي لكردستان العراق لا يمكن ان يجرى بنجاح بمعزل عن النضال الديمقراطي العام للشعب العراقي جميعا لتحويل نظام الدولة العراقية الى نظام دولة ديمقراطي ، تحويل الجمهورية العراقية الى جمهورية ديمقراطية من قمتها الى قاعدتها ، الى جمهورية للعرب والاكراد ولجميع الاقليات .

ولا يمكن تحقيق هذا النظام الديمقراطي المركزى للدولة العراقية من دون نضال اوسع جماهير الشعب على اساس جبهة وطنية موحدة تضم جميع القوميات والاقليات والقوى الوطنية ، ولا يمكن اقامة مثل هذه الجبهة الواسعة الشاملة ما لم يكن من بين اهدافها الاساسية اقامة نظام دولة ديمقراطي مركزى ومحلي تتمتع فيه كردستان بالحكم الذاتي وتتمتع الاقليات بحقوقها القومية . مثل هذا النظام اصبح شيئا ممكنا الى حد ما في بعض الدول البرجوازية كالهند مثلا ، ولا يمكن عن غير هذا الطريق تحويل النزاع القومي في دولة متعددة القوميات الى أخاء ووحدة بين قومياتها .

ان حزبنا يدرك تمام الادراك ، ان حل قضية الشعب الكردى ، حلا جذريا وشاملا لن يتم الا على يد الطبقة العاملة ويدرك ان مسألة تمتع الشعب الكردى بحقوقه القومية المشروعة وبضمنها الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية لن يتم الا بانهاء اسلوب الحكم الدكتاتورى وارساء قواعد الحكم الوطني على اسس ديمقراطية وطيدة . وانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية كاملة واقامة دولة الديمقراطية الوطنية التي تفتح اوسع الافاق امام شعبنا العراقي لتطوير بلاده والسير قدما الى امام في الطريق المشرقة طريق التطور الاشتراكي

ان التوجه الى تحقيق الحكم الذاتي لكردستان يمر عبر نضال جماهيرى

سلمي واسع من اجل صيانة استقلال الجمهورية وصد الاخطار عنه ومن اجل انتزاع الحريات الديمقراطية وارساء الحكم الوطني على اسس ديمقراطية سليمة ، عبر النضال من اجل اقامة جبهة وطنية موحدة واسعة تضم كافة القوى الوطنية والقومية المعادية للاستعمار عبر النضال من اجل حقوق ومطاليب العمال والفلاحين وكافة المراتب الشعبية وفي مقدمة كل ذلك ، عبر النضال من اجل حل الازمة القائمة في كردستان سلميا . ان استمرار الحملة العسكرية الحكومية والاصطدام المسلح في كردستان لا يساعد بل يعقد حل مسألة الحقوق القومية للاكراد ، خاصة وان امكانيات النضال الجماهيرى والتعاون الوطني وآفاقها تتسع يوما بعد آخر ، وان الجماهير الشعبية الواسعة العربية والكردية تدرك اكثر فاكثر من تجربتها الخاصة ان بامكانها فرض ارادتها بوحدتها ونضالها ، وان اساليب الدكتاتورية والبطش تزيد في عزل ممارسيها ، ويتنامى عجزها عن تحقيق اغراضها ، وتفسح مجالا اوسع لتقارب القوى الوطنية واقامة الجبهة الوطنية .

ان الظروف العالمية والداخلية مساعدة وامكانيات القوى الشعبية كافية لحمل الحكومة على انهاء الحملة العسكرية الانتقامية دون ابطاء وحل المشكلة القومية الكردية بالطرق السلمية الديمقراطية .

وان ما تحتاج اليه القوى المعادية للاستعمار ، عربا واكرادا ، لاحراز النصر للديمقراطية هو المزيد من النشاط الجماهيرى السياسي المنظم واجادة اساليب ممارستها بصفوف موحدة متراصة وبصورة اكثر حزما ومرونة في آن واحد .

ان حزبنا الشيوعي يثق ثقة لا حدود لها بالكفاح المشترك ويثق بقدرة الجماهير الشعبية العراقية وقواها الديمقراطية الوطنية على صيانة استقلال الجمهورية العراقية وتوطيد وحدتها وارساء نظام الحكم على قواعد ديمقراطية قويمة .

ان الشيوعيين العراقيين سيظلون امناء لتعاليم اللينينية في المسألة القومية .

"ان المساواة التامة بين الامم ، وحق الامم في تقرير مصيرها ، واتحاد عمال جميع الامم هذا هو البرنامج القومي الذى تثقف الماركسية العمال به" .

(لينين — حول حق الامم في تقرير مصيرها) .

= . = . = . = . = . = . =

حواشي البحث

١) كانت كردستان مجزءة منذ عدة قرون بين الامبراطوريتين العثمانية والايرانية، ولقد جزأت بموجب المعاهدة التي عقدت عام ١٦٣٩ بين السلطان مراد الرابع العثماني والشاه عباس الصفوي الايراني. وقد ظلت تلك المعاهدة نافذة المفعول ١٨١٣ (راجع علاء الدين سجادي الثورات الكردية (باللغة الكردية) وقد عرقلت الانظمة الاقطاعية البيروقراطية لكلتا الدولتين، وموقع كردستان والغزوات والحروب المستمرة التي كانت تحتدم على اديمها باستمرار، تطور الانتاج البضائعي فيها التي سببت بالتالي تأخر بروز القومية الكردية كظاهرة ترافق ظهور البرجوازية والتي اساسها كما يقول لينين هو اقتصادي اذ "ان تفوق الانتاج البضائعي تفوقا تاما يتطلب استيلاء البرجوازية على السوق الداخلية وتوحيد جميع الاراضي التي يتكلم سكانها لغة واحدة في دولة واحدة". "لينين حول حرية الامم في تقرير مصيرها".

٢) رغم قيام حركات كردية بارزة بقيادة زعماء اقطاعيين منذ اواسط القرن التاسع عشر فان الحركة القومية الكردية كحركة برجوازية، لم تنشأ قبل بداية القرن العشرين او بعبارة ادق نشأت مع حركة المشروطية في الدولة العثمانية سنة ١٩٠٨ ففي هذه السنة نفسها تأسست جمعية (حزب) كردية باسم، كومه لي به رزى وسيه ركودتني كورد — اى جمعية تحالف وانتصار الكرد — بقيادة امين عالي بدرخان باشا وشريف باشا"، وقد أعيد تنظيم هذه الجمعية وتأسست جمعيات اخرى بعد الحرب العالمية الاولى وقبل الثورة الكمالية. حيث طالبت من الباب العالي "منح كردستان الاستقلال الذاتي في ظل الحكم العثماني وقد اوفدت هذه الجمعيات مندوبها الجنرال شريف باشا للمطالبة باستقلال كردستان من مؤتمر الصلح في باريس، وعلى اثر ذلك نصت معاهدة سيفر (آب ١٩٢٠) على حقوق اكراد تركيا في الاستقلال الذاتي وقد وقعت الحكومة العثمانية المغلوبة على المعاهدة المذكورة.

٣) نصت معاهدة سايكس بيكو عام (١٩١٥) بين بريطانيا وفرنسا،

التي انضمت اليها روسيا القيصرية عام (١٩١٦) على تقسيم كردستان بين الدول الاستعمارية الثلاث.

٤) ان ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى لم تمزق فقط معاهدة سايكس بيكو التي كانت تحدد الخطة الاستعمارية لتقسيم كردستان فحسب، بل كذلك حررت شعوب ارمينيا واذربيجان وجورجيا المجاورة لكردستان ونفخت في الشعب الكردي روح النضال من اجل التحرر. ومما له مغزاه ان الميجر ئي. بي. سون الجاسوس البريطاني الشهير كتب في شباط/ ١٩٢٠ "ان اسم بلشفي — وبعض ما يعنيه يصبح معروفا بينا — السليمانية — لسوء الحظ".

٥) جاء في المادة (٦٢) من معاهدة سيفر تكوين لجنة لوضع مشروع الحكم الذاتي المحلي للمناطق التي يقطنها غالبية كردية، الواقعة بين شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لارمينيا وشمال حدود تركيا مع سوريا والعراق. على ان تجرى تعديلات على الحدود التركية والفارسية بموجب المعاهدة والزمت المادة (٦٣) الحكومة التركية الموافقة في مدة ٣ أشهر على قبول وتنفيذ مقترحات اللجنة المشار اليها اعلاه واعترفت المادة (٦٤) بحق الشعب الكردي "في المناطق المحدودة في المادة (٦٢) ان تبين "لعصبة الامم" رغبة السكان في "الاستقلال عن تركيا" واذا ما وافقت عصبة الامم على الاستقلال فان تركيا ملزمة ان "توافق على تنفيذ التوصية وتتخلى عن جميع الحقوق في هذه المقاطعات".

٦) اشاد محمد رضا بهلوى شاه ايران الحالي في مذكرته التي نشرت مؤخرا بولاء رؤساء العشائر الكردية الخونة ومؤازرتهم اياه ومساعدتهم الفعالة في القضاء على جمهورية كردستان الديمقراطية (جمهورية مهاباد) عام ١٩٤٧.

٧) جاء في برقية سكرتير وزارة الهند البريطانية في لندن في ٢٠ آب ١٩١٩ الى الممثل البريطاني في بغداد ما يلي — ان حكومة صاحبة الجلالة (البريطانية) "ايدت حتى الان سياسة توسيع النفوذ البريطاني في كردستان الجنوبية لاعتقادنا ان السكان يرحبون به (يظهر ان اعتقادنا كان خاطئا وان السكان بدل الترحيب بالنفوذ البريطاني يظهرون عدا شديدا، ولهذا فالسكك الحديدية — الستراتيجية ضرورة لكبح جماحهم".

٨) لم نأت على ذكر الاكراد في سوريا لانهم يؤلفون اقلية صغيرة ، يقطن قسم منهم في دمشق والمدن العربية الاخرى والقسم الاخر في منطقة الجزيرة في كرد واغ لذلك فان المشكلة الكردية في سوريا ليست بمستوى هذه المشكلة في العراق او ايران او تركيا ، لذلك لا يجوز التهويل فيها ، ان الحزب الشيوعي السوري الشقيق يمتلك نفوذا واسعا بين الجماهير الكردية في سوريا بفضل سياسته التي تحظى بعطف الاكراد ومساندتهم .

٩) ينبغي التمييز بين الدول متعددة القوميات المتخلفة والمستقلة حديثا (كالعراق والهند وايران) وبين الامبراطوريات الاستعمارية (كالامبراطورية البريطانية والاتحاد الفرنسي) فالقوميات المضطهدة في الدول من النوع الاول ليست مستعمرات للقوميات السائدة .

١٠) يرجى مراجعة تقرير اللجنة المركزية الذى صادق عليه كونفرنس ايلول ١٩٥٦ الذى احتوى على تفاصيل وافية عن سياسة الحزب في المسألة الكردية ، ونحن لم نقتبس منه كثيرا لان محتوياته قد اعيد التأكيد عليها في هذا البحث ، ولانها معروفة جيدا في اوساط الحزب والجماهير .

١١) جاء في تقرير اللجنة المركزية الذى صادق عليه الكونفرنس الحزبي الثاني ايلول ١٩٥٦ .

"ان الاستقلال الذاتي وفق اتحاد اختيارى كفاحي اخوى تدبير موقوت بظروفه تقتضيه مصلحة الشعبين (العربي والكردى) ، وبصورة جلية مصلحة الشعب الكردي نفسه ، وهو بهذا المعنى ليس حلا نهائيا للمسألة القومية الكردية ، ولا يمكن ان يكون بديلا عن حق تقرير المصير للامة الكردية" .

= . = . = . = . = . =